اجتماع الخبراء الإقليمي حول:

"أطفالنا... مستقبلنا: الانتماء والهوية"

17 - 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2016

القاهرة - جمهورية مصر العربية

مذكرة مفاهيمية

معلومات أساسية عن مخاطر الحماية الجديدة وتحدياتها

يعد الانتماء أساسًا لنجاح الأفراد والوصول إلى أقصى إمكاناتهم وأن يكونوا أكثر أمنًا في أسرهم ومجتمعاتهم وبلدانهم، فمن شأن زيادة الإشراك والمشاركة والانتماء تعزيز الاقتصادات المحلية والوطنية وزيادة التحصيل العلمي، وتحسين التماسك الاجتماعي والاستقرار. وقد جرت التقاليد منذ زمن طويل في المنطقة العربية على الاعتراف بحقوق جميع الأفراد، ولا سيما الأطفال، في الانتماء والاستمتاع بالحياة الأسرية ولمَ الشمل، إضافة إلى الحصول على اسم، وهوية، وشهادة ميلاد وجنسية، غير أن الأزمة العالمية والإقليمية الأخيرة تُهدد بوضع ملايين الأشخاص بما فيهم الأطفال، في الهامش. وبالنظر إلى ما تواجهه المنطقة من تحديات غير مسبوقة، وجب على الشركاء في مختلف القطاعات أن يبحثوا عن كيفية للتعاون.

وبينما تدخل الأزمة السورية عامها السادس، تهدد الصراعات الدائرة في العراق واليمن وليبيا بالإضرار بملايين الأشخاص، حيث تستضيف المنطقة 4.7 مليون لاجئ سوري، مع تواجد حوالي 13.5 مليون شخص في سوريا بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، منهم حوالي 6.5 مليون نازح داخلي. إضافة إلى ذلك تستضيف المنطقة أكثر من 230,000 لاجئ عراقي، كما يوجد حالياً 3.3 مليون نازح داخلي في العراق منذ 2014.

وفي هذا السياق، فإن الصراع والنزوح قد وضعا الأطفال في خطر أكبر من خلال زيادة التفكك الأسري، وتوقف عمل أنظمة التسجيل المدني في المناطق المتضررة من الصراع،وصعوبة تسجيل الزيجات والمواليد الجدد، إضافة إلى أن التفكك الأسري أدى إلى تزايد أعداد الأُسر اللاجئة والتي غالباً ما تقودها المرأة بمفردها.

وتشير الدراسات إلى أن أكثر من 300 ألف طفل سوري ولدوا في المنفى بالتزامن مع وجود فجوة كبيرة في تسجيل المواليد، حيث تُشير دراسة حديثة في أحد بلدان اللجوء إلى أن الغالبية من مواليد اللاجئين السوريين هم بدون تسجيل، إضافة إلى تواجد العديد من الأطفال السوريين الذين ولدوا داخل سوريا و لم يتم تسجيلهم قطُ. ففي الأردن، على سبيل المثال، وجدت المفوضية أن هناك أكثر من 42,000 طفل لاجئ ولدوا في سوريا ولم يتمكنوا من الحصول على شهادات الميلاد، ومن ناحية أخرى، فإن عدم تسجيل الأطفال سوف ينتج عنه مخاطر في كل من مراحل الحياة والتي تشمل التبني غير القانوني، والاتجار بالأطفال الرضع، وعدم الوصول إلى

الخدمات الصحية والتعليمية، والزواج المبكر، وتجنيد الأطفال في مرحلة المراهقة وعدم القدرة على إثبات هويتهم القانونية مدى الحياة.

وتطرح حالات الطوارئ الإنسانية في المنطقة تحديات جديدة فيما يتعلق بوثائق الحالة المدنية، حيث عبرَ النازحون داخلياً والأسر المتضررة من الصراع عن صعوبات كبيرة في الحصول على وثائق الحالة المدنية والهوية الشخصية وتجديدها واستبدالها. فعدم وجود وثائق هوية شخصية من الممكن أن يُعيق حرية التنقل وبالتالي يجعل من الصعب الوصول إلى الأماكن الآمنة وهو ما يصّعب أيضًا تعقب الأطفال المنفصلين عن ذويهم ولم شملهم، وعادة ما تحتاج النساء إلى شهادات الزواج لكي ترث أملاكًا وتسجل ولادة أطفالهن، غير أن الصراع والنزوح في المنطقة أقاما العديد من الحواجز أمام تسجيل الزيجات مما أدى إلى تزايد المواليد خارج أطر الزواج بما في ذلك من جراء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

الممارسات الفعالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تبنت الدول في المنطقة العربية العديد من المعايير الدولية الأساسية في مجال حماية الأطفال، كالتصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل والتصديق على نطاق واسع على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الانضمام على نطاق واسع إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحماية وسلامة الأطفال. علاوة على ذلك، تعتبر المنطقة العربية موطنًا لتقاليد قوية وقديمة بشأن حماية الأطفال والأسر والتي تتضح في مجموعة من الصكوك الإقليمية والتي تشمل عهد حقوق الطفل في الإسلام والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وغيرها.

كما تبنى العديد من البلدان في المنطقة تدابيرًا تشريعية جديدة ومبتكرة لتوفير حماية أفضل للنساء، والأطفال، والأسر، والتي تشمل حقهم في الجنسية، والوثائق الشخصية، ووحدة الأسرة، كما تبنى جميع الدول في المنطقة أحكامًا تشريعية من أجل حماية هوية الأطفال اللقطاء وجنسيتهم، وهم الأطفال مجهولو الأبويين، والذين غالبًا ما يكونوا أيتامًا أو أطفالاً متخلى عنهم عند الولادة. كما أن هناك العديد من الدول التي قدمت حماية إضافية مثل الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، واليمن، والعراق، والسعودية والإمارات العربية المتحدة، وأخذت دول في المنطقة العربية زمام المبادرة على الصعيد العالمي، حيث تدخل كل من الجزائر وتونس تدخلات رئيسية في الدورة 59 للجنة وضع المرأة في مقر الأمم المتحدة في مارس 2015 لتسليط الضوء على أهمية هذه الإصلاحات في مجال حماية الأطفال والأُسر.

وتتخذ الدول أيضاً في المنطقة العربية تدابيرًا لضمان حصول كل طفل على شهادة ميلاد وهوية قانونية خصوصاً الأطفال الضعفاء. فعلى سبيل المثال، اتخذ كل من الأردن ولبنان عدة خطوات لتيسير حصول الأطفال من اللاجئين السوريين على شهادات ميلاد، في حين أن دول أخرى مثل مصر، وقطر، والبحرين وضعت ضوابط قانونية لتسهيل عملية تسجيل المواليد للأطفال الأكثر ضعفًا، مثل اللقطاء أو المولودين خارج أطر الزواج.

أهداف إجتماع الخبراء

في إطار الشراكة مع جامعة الدول العربية، يهدف اجتماع الخبراء إلى تبادل الخبرات، وإبراز الإصلاحات والإبتكارات وتحديد الممارسات الأفضل لحماية الأطفال والتمسك بحقوقهم في الهوية القانونية، والحياة الأسرية، ووحدة العائلة، والجنسية والانتماء.

جدول الأعمال المقترح

سيُعقد الاجتماع خلال يومي 17-18 أكتوبر، حيث سيبحث الخبراء التحديات والاتجاهات والممارسات الجيدة.

اليوم الأول:

- الترحيب
- الملاحظات الافتتاحية والشكليات
- ترشيح لجنة الصياغة
- الحلول والابتكارات: الوصول وصياغة الحلول للمجتمعات الضعيفة
- دراسة العلاقة بين حقوق المرأة والطفل
- البرامج القائمة على أدلة
- ختام اليوم الأول

اليوم الثاني:

- ملخص اليوم الأول
- المعايير الإقليمية والدولية
- تسجيل ولادة كل طفل
- البيان الختامي
- الملاحظات الختامية

المشاركة:

تهدف هذه الورشة الإقليمية إلى إشراك أصحاب المصلحة الرئيسين والخبراء من جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية. وسينخرط المشاركون في العروض التقديمية والجلسات العامة والمناقشات الجماعية.

النتائج:

سيتيح اجتماع الخبراء المقترح الوصول إلى النتائج التالية:

1. تبادل المعلومات حول مخاطر الحماية المتفاقمة التي يواجهها الأطفال في المنطقة العربية بسبب الصراع والنزوح والانفصال عن الأسر ونقص الوثائق.
2. تبادل الممارسات الجيدة في المنطقة للمساعدة في حماية الأطفال عن طريق الاضطلاع بحملات تسجيل الأطفال، والدراسات، والجهود الأساسية الأخرى.
3. تعزيز التوافق في الأراء بشأن الحاجة الملحة إلى حماية الهوية القانونية لجميع لأطفال في المنطقة العربية من أجل صون مستقبلهم ووضع أسس أقوى للاستقرار والصمود الإقليميين.
4. وضع الاستراتيجيات اللازمة لضمان أن يحصل كل طفل على شهادة ميلاد في بداية حياته.

اللغات:

تعقد الورشة باللغتين العربية والإنجليزية مع توفير الترجمة لكلاهما.